المجلس القومي للمرأة
THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN

طرح جمهورية مصر العربية الدولي:
المرأة، البيئة، وتغير المناخ

مارس 2022

الانتقال البيئي العادل المراعي لاحتياجات المرأة
مستقبل مستدام للجميع

طرح جمهورية مصر العربية الدولي:
المرأة، البيئة، وتغير المناخ
مارس 2022

مقدمة

يؤثر تغير المناخ والتدهور البيئي على الكافة، وتعاني كل دول العالم من آثارهما ويسعوا إلى تحقيق تحول بيئي عادل للجميع.

وتؤكد الدراسات العالمية أن النساء يواجهن تدهور البيئة بشكل مختلف ومركب، والذى قد يرجع لعدة أسباب منها عدم المساواة بخصوص وصول المرأة على الموارد والأراضي والتكنولوجيا والتعليم ومحو الأمية وفرص العمل والمناصب القيادية بالإضافة إلي مختلف أشكال العنف ضد المرأة.
وتتحمل المرأة عادة عبئا غير متناسب في تقديم الرعاية لأفراد الأسرة، بالإضافة إلى مواجهة العالم الأثر المدمر لتفشي فيروس كوفيد-19،حيث كانت النساء من أكثر الشرائح تضررا ، مما أدى إلى تفاقم وضعهن في مواجهة آثار تغير المناخ.

تتأثر النساء بتغير المناخ بشكل خاص لأنهن يعتمدن اعتمادا كبيرا في كثير من المجتمعات على الموارد الطبيعية المحلية لكسب العيش ، وبناء على ذلك، فإن الاختلافات القائمة بين الرجل والمرأة في استخدام الوقت والوصول والحصول على الأصول والقروض والفرص بالأسواق تجعل من الصعب على المرأة مواجهة ذلك التدهور البيئي.

وعلاوة على ذلك، فإن آثار تغير المناخ والكوارث البيئية لها وقع على وصول المرأة إلى أدوات الصحة الإنجابية الأساسية وكذلك إلى خدمات العنف ضد المرأة الضرورية، وبما أن أغلبية من يعيشون في فقر هن من النساء. علي الصعيد العالمي، فإنهن يتأثرن بشكل غير متناسب بالظواهر الجوية الشديدة، وفقدان الإنتاجية الزراعية، وتدمير الأرواح والممتلكات، وغير ذلك من الآثار السلبية لأزمة تغير المناخ، وبالإضافة إلى ذلك، فإن النساء مسؤولات في الغالب عن استخدام وإدارة موارد الأسرة المعيشية في أوقات الكوارث البيئية.

وهذه التفاوتات لا تضع المرأة ضمن أكثر الفئات تضررا فحسب، بل تعني أيضا بطبيعة الأمر أنها عنصر أساسي وعامل فاعل لتحقيق التغيير المأمول في التعامل مع مختلف جوانب التغير المناخي، ولها دور أيضا في تحقيق اجندة التنمية المستدامة وخاصة في تحسين الإنتاجية الزراعية ومرونتها والمساهمة في الأمن الغذائي.

ولكن المرأة غير ممثلة بصورة كافية في عمليات صنع القرار عندما يتعلق الأمر بالآليات البيئية.

وتشكل الصلة بين المرأة والبيئة وتغير المناخ موضوعا هاما في مجال السياسات العامة، ومن أجل التصدي الفعال لتغير المناخ، يجب أن تكون المرأة في صميم صنع وتنفيذ السياسات البيئية.

هذا وقد تم الإعلان عن استضافة جمهورية مصر العربية للمؤتمر السابع والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - COP27 في نوفمبر 2022 في شرم الشيخ، وتم تشكيل لجنة عليا برئاسة معالي رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي وعضوية مجموعة من الوزراء/الوزيرات - في سياق استعدادات الدولة المصرية لاستضافة المؤتمر - وتم وضع خطة عمل محددة كخارطة طريق لتنظيم الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر. وتحرص مصر على ضمان دمج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجالات الاستجابة والسياسات ذات الصلة في مؤتمر الأطراف 27، وكذلك أخذ أصوات النساء في الاعتبار.

طرح مصر الدولي المصري له غرض مزدوج علي النحو التالي :

- **تحديد طرح مصر الدولي حول أهمية العلاقة بين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتعامل الفعال مع تغير المناخ والتدهور البيئي.**
- **تحسين آليات واطر التكيف والتخفيف والاستجابة من أجل التعامل بشكل أفضل مع احتياجات المرأة ووضعها في مرحلة الانتقال البيئي العادل، من خلال التمهيد نحو إدماج اعتبارات المرأة وقيادتها في الخطط الوطنية، والاستراتيجيات المتعلقة بالتعامل مع تغير المناخ.**

ولتحقيق هذا الغرض، واستنادا إلى الدراسات الوطنية والدولية السابقة والمناقشات التي تمت مع أصحاب المصلحة بشأن تجاربهم العملية، سيتم اقتراح عدد من الإجراءات من شأنها أن تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الحوكمة البيئية.

فئات النساء الأكثر تضرراً :

هناك فئات معينة من النساء أكثر عرضة لآثار تغير المناخ والتدهور البيئي. يستهدف طرح مصر الدولي تلك الفئات والتي تشمل:

- **النساء المسنات والنساء في سن الإنجاب والشابات.**
- **النساء ذوات الإعاقة.**
- **النساء الفقيرات والمعيلات.**
- **المرأة الريفية.**
- **النساء الأميات.**

- **النساء العاملات في العمالة غير الرسمية والعاملات في الصناعات الزراعية الصغيرة وصيد الأسماك.**
- **النساء اللاتي يعشن في المناطق غير الرسمية والمناطق المعرضة لتأثير تغير المناخ (مثل المناطق الساحلية).**

الإطار الدولي

أثبتت الأبحاث أنه بدون بذل جهود حثيثة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة، والعمل على تحقيق كليهما معا يحتاج إلى تكثيف لتلك الجهود. وقد انعكس ذلك في سلسلة من الصكوك والأحداث علي الصعيد الدولي، ومنها:

- يشير منهاج عمل بيجين (1995) إلى مشاركة المرأة الفاعلة في صنع القرار البيئي في "الهدف الاستراتيجي(كاف)
- خلال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2001، تم اعتماد أول قرار بشأن تمثيل المرأة ومشاركتها.
- إنشاء التحالف العالمي للنوع الاجتماعي والمناخ في عام 2007.
- في عام 2008، أصدرت اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي أول خطة عمل خاصة بالنوع الاجتماعي
- وضع بند أهداف التوازن بين الجنسين في جدول أعمال مؤتمر الأطراف 18 لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2012 .
- خلال مؤتمر الأطراف 20 لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2014، تم اعتماد أول برنامج عمل "ليما " بشأن النوع الاجتماعي لتعزيز التوازن بين الجنسين ودمج الاعتبارات الخاصة به في عمل الدول الأطراف والأمانة في تنفيذ الاتفاقية وفي اتفاقية باريس لعام 2015 من أجل تحقيق سياسة وإجراءات مناخية مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي، وفي عام 2019 اتفقت الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على مد برنامج وخطة عمل "ليما" لمدة 5 سنوات.
- اعتمد قادة العالم جدول أعمال التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة ال 17 في عام 2015. الهدف رقم 5 المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والذي له آثار إيجابية عديدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك الهدف رقم 13 المتعلق باتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ بمراعاة لمنظور المساواة بين الجنسين ، فعلى سبيل المثال تهدف الغاية 13ب إلى ما يلي: "تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ ... بما في ذلك التركيز على النساء .... "
- اطلقت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام 2017 خطة عمل للنوع الاجتماعي.
- اعتمدت في عام 2018 التوصية العامة رقم 37 لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بشأن الابعاد المتصلة بالنوع الاجتماعي للحد من مخاطر الكوارث في سياق التغير المناخي.

أهداف التنمية المستدامة

UNCBD

خطة عمل النوع الاجتماعي

2008

CEDAW

التوصية العامة رقم 37

2018

التحالف العالمي للنزع الاجتماعي وتغير المناخ

2007

UNCCD

خطة عمل النوع الاجتماعي

2017

UNFCCC/ COP

قرارات المساواة بين الجنسين

2001

UNSDGs

الهدف #5 & #13

2015

BPFA

الهدف الاستراتيجي (كاف)

1995

UNFCCC/

خطة عمل ليما واتفاقية باريس

2014/2015

مجالات الإجراءات المقترحة

سيلعب الانتقال البيئي العادل القائم على العمل المناخي الشامل دورا قويا في تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تعزيز فرص أفضل في التعليم وتنمية المهارات والعمل اللائق والتوظيف والحماية الاجتماعية، والذي بدوره يحفز النمو الأخضر. وتمثل الإجراءات المقترحة التالية الخطوات المختلفة نحو تحقيق رؤية شاملة للاستفادة من قدرات المرأة ومعارفها في وضع وتنفيذ سياسات بيئية قوية وفعالة، وضماناً للمساواة والاستدامة. وتطمح هذه الرؤية إلى بلورة مستقبل مستدام للجميع ومواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العمل المناخي، وباعتماد انتقال بيئي عادل كنقطة انطلاق، تم تحديد الإجراءات المقترحة التالية تحت سبع مجالات:

1 . العمل على أساليب تراعي احتياجات المرأة خلال عمليات التكييف والتخفيف والاستجابة من حده تداعيات التغير المناخي:

- إدماج بُعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الصكوك الوطنية الاستراتيجية ذات الصلة والتقارير الخاصة بها (مثل تقارير الإبلاغ الوطنية/تقارير المساهمات الوطنية المحددة/ غيرها من الصكوك المتصلة بالبيئة والحد من مخاطر الكوارث).
- تحديد ومعالجة آثار تغير المناخ علي المرأة في وضع وتنفيذ مبادرات التكيف ولا سيما في المجالات المتصلة بالمياه والأمن الغذائي والزراعة والطاقة والصحة وإدارة الكوارث، وينبغي أيضا أن يؤخذ في الاعتبار القضايا الهامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المرتبطة بالتكيف مع تغير المناخ، مثل أوجه عدم المساواة في الوصول إلى الموارد، بما في ذلك الوصول إلي الخدمات المالية والإرشاد والتدريب، والمعلومات والتكنولوجيا.
- تعزيز التنسيق المتعدد القطاعات (بين الجهات الحكومية) فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجال البيئي، من أجل تحقيق الاتساق بين المؤسسات ذات الصلة.
- تعزيز قدرات نقاط الاتصال الوطنية المعنية بشؤون المرأة وتغير المناخ.
- رفع مستوى مهارات وقدرات المرأة أو وحدات المساواة بين الجنسين داخل الوزارات والهيئات المختصة.
- تشجيع تنفيذ نماذج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (مثل ختم المساواة بين الجنسين للبنك الدولي ومبادئ تمكين المرأة الخاصة بالاتفاق العالمي للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) داخل القطاع الخاص العامل في المجال البيئي.

2 .تعزيز فاعلية المرأة ومشاركتها الفعالة خلال مراحل الحوكمة البيئية:

- تعيين المزيد من النساء في هياكل صنع القرار المتصلة بمجالات البيئة، وتيسير تمثيلهن ومشاركتهن في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة.
- تعزيز قيادة المرأة الريفية، ودعم القيادة النسائية في إدارة الموارد الزراعية والطبيعية، وتحسين خيارات سبل العيش لهن.
- تنفيذ برامج تطوير القدرات والإرشاد لرفع مهارات وكفاءات القيادة النسائية ودعم الخبرات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ولا سيما تلك المتصلة بمجال إدارة التغير المناخي.
- إطلاق مدونة سلوك للعاملين/العاملات في القطاعات البيئية والزراعية لضمان المساواة بين الرجل والمرأة وحماية المرأة من جميع أشكال العنف ضدها في هذه القطاعات.
- رفع مستوى الخدمات الأساسية لحماية المرأة ضد العنف والقضاء عليه، من خلال تعزيز خدمات مكاتب شكاوى المرأة والخطوط الهاتفية الساخنة المتاحة.

3 .الاستفادة من فرص توظيف المرأة خلال عملية الانتقال العادل للاقتصاد الاخضر والاستهلاك الرشيد والاقتصاد الازرق في اطار تحقيق التنمية المستدامة:

- تيسير وضمان تحسين وصول المرأة إلى الأراضي والموارد المالية والإنتاجية والمعارف والوسائل التكنولوجية الذكية (ولا سيما خدمات الطاقة المتجددة) والتحكم فيها.
- دمج السياسات الخضراء في المبادرات الإنمائية الوطنية واسعة النطاق (مثل الشمول المالي للمرأة)، بما في ذلك جمعيات الادخار والقروض القروية (VSLAs) - خطوط الائتمان الخضراء والخدمات المصرفية للنساء.
- تقديم الدعم للنساء العاملات في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك للاستفادة من النهج والأساليب والخدمات الزراعية الصديقة للبيئة والمستدامة (بما في ذلك الإرشاد).
- زيادة الاستثمارات وخاصة في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، ومراعاة وصول المرأة لأجور عادلة في مجال الاقتصاد الأزرق في سياق تحقيق التنمية المستدامة، ودعم وصول المرأة الكافي إلى أدوات وتدابير الصحة والسلامة المهنية.
- تعزيز مشاركة النساء والفتيات في التعليم بمجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (بما في ذلك علوم المناخ) للاستفادة من مواهب المرأة وابتكاراتها، وتطوير المهارات الرقمية للمرأة والارتقاء بها، لتضييق الفجوة الرقمية بين الجنسين.
- تدريب النساء على المهارات المتصلة بمجالات العمل الصديقة للبيئة (مثل العمل بمجال السياحة البيئية)، وتعزيز فرص العمل للمرأة في القطاعات الاقتصادية التالية:

- **السياحة البيئية.**
- **مجال الاقتصاد الدائري (أو الاقتصاد الدوار).**
- **الزراعة والأمن الغذائي (بما في ذلك الإيكولوجيا الزراعية).**
- **إدارة مصايد الأسماك والمياه والموارد الساحلية (الاقتصاد الساحلي).**

- **إدارة النفايات.**
- **النقل.**
- **الطاقة.**
- **البناء.**
- **البحث العلمي والتعليم والابتكار والتكنولوجيا.**
- **التنمية المحلية.**
- **صناعة البتروكيماويات.**

- دعم عمل المرأة في مجال انتاج الثروة الحيوانية، والمنتجات الحيوية، وإعادة التدوير والاقتصاد الدائري، والتسميد (تعزيز فرص العمل، واعتماد النظم الزراعية الاقتصادية، وحماية التنوع البيولوجي، وتقليل النفايات)، وتعميم ممارسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سلاسل القيمة الاقتصادية ذات الصلة.
- حماية حقوق المرأة فيما يخص الميراث وملكية الأراضي.
- توفير فرص تفضيلية للأعمال التجارية للمرأة من خلال تعزيز المشتريات العامة الخضراء.
- تعزيز التأمين المرتبط بالطقس weathered insurance ومعارض البذور seed fairs، لتعزيز قدرات المزارعين/المزارعات على التكيف والصمود وتشجيع المزيد من التجارب الزراعية، وتنوع المحاصيل، وتبادل المعلومات.
- تطوير وتشجيع نقل الوسائل التكنولوجية الحديثة لتحسين السياسات البيئية وبناء القدرات.

4. معالجة الآثار والتداعيات الصحية والاجتماعية للتدهور البيئي على المرأة:

- تعزيز وصول المرأة إلى خدمات تنظيم الأسرة وتعزيز نظم وخدمات الرعاية الصحية للمرأة.
- تطوير برامج التنمية الحضرية المستدامة بيئيا والسكن اللائق الأخضر، وتوفير برامج تعليمية وبناء القدرات للنساء والأسر ضمن برامج بيئية، والعمل علي ضمان أن يعكس تصميم هذه البرامج احتياجات المرأة.
- توفير خدمات الصحة النفسية والعقلية للنساء اللاتي يعشن في المناطق الأكثر عرضة لتغير المناخ.
- توفير برامج حماية اجتماعية مطورة (على سبيل المثال التحويلات النقدية وتحويل الأصول، وزيادة المعونات الغذائية والتموينية، والأغذية المدعومة بسعر مخفض لتلبية الاحتياجات الأساسية) للنساء الأكثر تضررًا من تغير المناخ (بما في ذلك المزارعات والمرأة المعيلة) وتحديد فرص الحماية الاجتماعية لتعزيز التكيف، والعمل علي زيادة قدرة برامج الحماية الاجتماعية علي مقاومة التغيرات المناخية .

5. تعزيز التوعية والتغير السلوكي بشأن قضايا المرأة وتغير المناخ:

- الارتقاء ببناء القدرات والبرامج التعليمية للنساء مع التركيز على القيادات النسائية الريفية والميسرات (صانعات التغيير على المستوى المحلي) الاتي يعملن علي قضايا تتعلق بتغير المناخ والكوارث والمخاطر البيئية لزيادة مهارات وقدرات المرأة على التكيف، بما في ذلك الخاصة بالأساليب الزراعية للإنتاج الزراعي المستدام وإدارة الموارد الطبيعية، والاستفادة من الإذاعة والتلفزيون المحليين كمصادر هامة للمعلومات، وخاصة بالنسبة للنساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية والمناطق الساحلية.
- وضع برامج للتعليم المدرسي تستهدف تغير المناخ والتدهور البيئي وضمان معالجتها لقضايا المساواة بين الجنسين والقيادة النسائية ومكافحة القوالب النمطية ضد دور المرأة في التعامل مع التدهور البيئي.
- الاستفادة من حملات التوعية علي المستويان العالمي والمحلي (على سبيل المثال، 17 يوما من النشاط من أجل تمكين القيادات النسائية الريفية ومجتمعاتهن المحلية) وتصميم حملات لمعالجة ما يلي: (أ) القوالب النمطية في سوق العمل ومجالات التعليم للرجال والنساء، (ب) إدارة الموارد، وإدارة النفايات وفرزها، واستخدام بدائل الطاقة الخضراء، واعتماد عادات استهلاكية خضراء ورشيدة، (ج) وتأثير تغير المناخ على صحة المرأة والوقاية منها والحماية من الأمراض المتصلة بالمناخ وخاصة الأمراض النفسية.
- تسليط الضوء علي المبادرات الخضراء التي تقودها النساء وفعالية القيادة النسائية في الآليات البيئية من خلال عرض النماذج الناجحة من النساء في مجال التغير المناخي كنماذج يحتذى بها لتغيير الصور النمطية حول دور المرأة في هذا المجال. ويمكن أن يكون ذلك من خلال تطوير أدوات تحفيزية (على سبيل المثال عقد مسابقات خاصة بتكريم السيدات الرائدات في مجال العمل المناخي).

6. تعزيز انتاج البيانات والمعرفة بموضوعات المرأة ،البيئة ،وتغير المناخ:

- دعم الآليات المتاحة لجمع البيانات ذات الصلة ورصدها، وإدراج مؤشرات لرصد وتتبع التقدم المحرز بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (علي الأخص البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والاعاقة للوفيات والإصابات الناجمة عن الكوارث الطبيعية وملكية الأراضي)، ووضع معيار محددة لجمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة من أجل استخدامها في تصميم المشروعات الخاصة بالمناخ.
- مواصلة جمع البيانات لدعم توظيف المرأة في القطاعات والأعمال التجارية الخضراء (مثل الطاقة الخضراء والبناء والتشييد الأخضر) وتعليم المرأة في مجالات الدراسة ذات الصلة (مثل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات - علوم المناخ)، مما يمهد الطريق لإجراء تحليل سليم ومستنير لقضايا المساواة بين الجنسين وتقييم الأثر للسياسات المناخية علي تمكين المرأة.
- البناء على المعرفة المتولدة عن موضوعات النساء في المناطق الساحلية للمساهمة في تسهيل وفهم مشاركتهن في جهود التكيف والتخفيف والاستجابة للتغير المناخي.
- إدماج البيانات المصنفة حسب الجنس والإعاقة والعمر في الخرائط التفاعلية لتأثيرات التغير المناخي. Climate Change Interactive Vulnerability Maps.
- تحسين القدرات الإحصائية والاستثمار فيها فيما يخص مجالات البيانات المصنفة حسب الجنس، ولا سيما قدرات التنسيق بين المؤسسات ذات الصلة.

7. تطبيق مبادئ تمكين المرأة ومراعاة احتياجاتها خلال عملية تمويل العمل المناخي:

- إدماج مبادئ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تمويل العمل المناخي.
- وضع معايير تراعي المرأة لآليات تمويل العمل المناخي التي تدعم التكيف والتخفيف وبناء القدرات والتعاون في مجال التكنولوجيا.
- إدراج احتياجات المرأة المتعلقة بالبيئة ضمن جهود الميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي.

الجهات الفاعلة والشركاء

- المؤسسات الحكومية بالتزام جاد لتحقيق انتقال بيئي عادل يراعي الفوارق بين الجنسين وتمكين المرأة واحتياجاتها.
- القطاع الأكاديمي لتقديم مساهمة جوهرية في مجال انتاج المعرفة والابتكار.
- الشراكات المتعددة الأطراف الدولية والإقليمية دعما للانتقال البيئي العادل من خلال الدعم الفني و/أو التمويل.
- القطاع الخاص بما في ذلك القطاع المصرفي، وتنفيذ إجراءات للانتقال البيئي العادل للمرأة.
- منظمات المجتمع المدني التي تساهم في تحقيق انتقال بيئي عادل للمرأة.